

قياس أثر التحرير المالي على الانفتاح التجاري لعينة من البلدان العربية باستخدام نماذج بانل الساكن خلال الفترة (1990-2017).

Measuring the impact of financial liberalization on the trade openness of a sample of Arab countries using static panel models during the period (1990-2017).

قلعي كريمة*، جامعة أكلي محمد والحاج بالبويرة (الجزائر)، مخبر السياسات التنموية والاستشراف.

حيدوشي عاشور، أكلي محمد والحاج بالبويرة (الجزائر) .

تاريخ الاستلام : 2021/08/10 ؛ تاريخ المراجعة : 2021/11/30 ؛ تاريخ النشر : 2021/12/31

ملخص : تهدف هذه الدراسة لإبراز أثر التحرير المالي على الانفتاح التجاري لعينة من البلدان العربية (الجزائر، مصر، الأردن، السعودية، المغرب، عمان) خلال الفترة (1990-2017)، من خلال تقدير العلاقة بين مؤشرات التحرير المالي كنسبة من الناتج الإجمالي الخام (الكتلة النقدية، القروض المقدمة للقطاع الخاص، الاستثمار الأجنبي المباشر) والانفتاح التجاري باستعمال نماذج بانل الساكن (Panel Static Model).

توصلت الدراسة بعد تقدير و المفاضلة بين نماذج الثلاث للبانل، أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأمثل، حيث كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والكتلة النقدية لها أثر معنوي وإيجابي على الانفتاح التجاري، ويرجع ذلك لتوسيع الاستثمارات الأجنبية وتحرير الأسواق المالية مما يعزز الانفتاح التجاري في البلدان العربية، أما القروض المقدمة للقطاع الخاص لها أثر غير معنوي وغير إيجابي على الانفتاح التجاري، ويفسر بعدم مساهمة البنوك في منح القروض والتسهيلات إلى القطاع الخاص. وباستعمال اختبار الأثر الثابت للدول حققت الجزائر، مصر والمغرب أثر فردي سالب أي مؤشرات التحرير المالي تؤثر سلبيا على الانفتاح التجاري، بينما الأردن، السعودية وعمان لها أثر موجب ويفسر بأن مؤشرات التحرير المالي لها تأثير إيجابي على الانفتاح التجاري.

الكلمات المفتاحية: التحرير المالي، الانفتاح التجاري، البلدان العربية، نماذج بانل ساكن.

التصنيفات : c23,f39 ,g19,f29.

Abstract:

This study aims to show the impact of financial liberalization on trade openness for a sample of Arab countries (Algeria, Egypt, Jordan, Saudi Arabia, Morocco, Oman).

during the period (1990-2017), by estimating the relationship between financial liberalization and opening up of commercial use models panel static (Panel Static Model). The study came after a report the differentiation between the models to a panel of three, to model the effects of fixed is optimal, since both foreign direct investment and the monetary impact is meaningful and positive on the trade openness is due to expand foreign investment and liberalization of financial markets which enhances trade openness in the Arab countries, while loans to the private sector impact is meaningful and positive on trade openness, preferably the non-contribution of banks in granting loans and facilities to the private sector. Using the test the fixed effect of the state achieved in Algeria, Egypt and Morocco, the impact of individual negative, any indicators of the financial liberalization negative impact on trade openness, while Jordan, Saudi, Arabia, Oman, the impact is positive and it implies that the indicators of financial liberalization has a positive effect on trade openness in these countries.

Keywords: liberalization, financial openness and trade, the Arab countries, models, the panel is static.

Codes de classification de Jel : c23,f39 ,g19,f29

* المؤلف المرسل، Kmima97@gmail.com

I- تمهيد :

أدت سياسة الكبح المالي في النشاط المالي في البلدان العربية إلى العديد من المشاكل والقيود مما أثرت على نمو القطاع المالي وهذا ما أدى إلى ظهور الإصلاحات المالية وتغيرات على مستوى القطاع المالي، مما تطلب ظهور سياسة التحرير المالي وهي موضوع بالغ الأهمية والذي سعى بدوره لإزالة كافة القيود والكبح المالي وتحرير القطاعات المصرفية وتحرير أسعار الفائدة وحركات رؤوس الأموال لأجل تحقيق توازن واستقرار مالي وبالتالي تحقيق تطور في قطاع المالي.

كخطوة أساسية لإصلاح التجارة خارجية ظهر الانفتاح التجاري الذي لعب دور مهم في الانفتاح على الاقتصاد العالمي والتوجه نحو اقتصاد السوق، واعتمدت إستراتيجيته بتنفيذ برامج جديدة للإصلاح الاقتصادي والتقليص من هيمنة القطاع العام على القطاع الخاص ورفع القيود على المبادلات التجارية ورفع الاستثمار وزيادة قيمة الصادرات.

ومما سبق لمعرفة العلاقة التي تربط بين التحرير المالي والانفتاح التجاري نطرح إشكالية دراستنا.

- الإشكالية:

ما هو أثر مؤشرات التحرير المالي على الانفتاح التجاري في البلدان العربية للفترة (1990-2017)؟

- الفرضيات:

- لا تؤثر كل مؤشرات التحرير المالي على الانفتاح التجاري تأثير إيجابي.

- تؤثر المؤشرات الداخلية للتحرير المالي على الانفتاح التجاري إيجابا في البلدان العربية المدروسة.

- الدراسات السابقة:

يمكن ذكر أهم الدراسات التي تناولت الموضوع في ما يلي:

- دراسة بعنوان الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات دراسة قياسية في الجزائر (1990-2013)، للباحثين موارد تهمان وبن عروس رضوان حيث هدفت لمعرفة أثر الانفتاح التجاري وتحرير التجارة الخارجية والمزايا التي يمكن اكتسابها من الانفتاح التجاري.

ولقد توصل الباحثين من خلال الدراسة القياسية باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد إلى وجود علاقة معنوية بين الانفتاح التجاري والحساب الجاري وعلاقة عكسية بين الانفتاح التجاري ورأس المال.

- دراسة لعبدوس عبد العزيز بعنوان سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، حيث هدفت هذه الدراسة لمعرفة

لبيان الدور الذي تلعبه سياسات الانفتاح التجاري المتبعة في رفع وتطوير القدرة التنافسية للدول.

- دراسة لسليدي محمد شكوري بعنوان التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، حيث هدفت هذه الدراسة

لمعرفة أسس التحرير المالي وأهم إيجابياته على الجزائر والدول ككل وتحليل أهم مؤشرات التحرير المالي والداخلي مما تبين أهميتها في تفعيل النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري

1.I- مفهوم التحرير المالي:

- عرفه كل من Mc kinnon و shaw (1973): على أنه الحل الأمثل للخروج من حالة الكبح المالي، ووسيلة بسيطة وفعالة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي في الدول النامية (BENALLALL, 2012, P5).

وعليه يمكن القول أن التحرير المالي هو سياسة جاءت للتخلص من القيود والعراقيل المالية قصد تحقيق تطور مالي.

2.I- أنواع التحرير المالي:

ينقسم التحرير المالي إلى التحرير المالي الداخلي (المحلي) والتحرير المالي الخارجي (الدولي) (شكوري، 2006):

• التحرير المالي الداخلي (المحلي):

- **تحرير معدلات الفائدة:** تتمثل في إلغاء تحديد أسقف لمعدلات الفائدة (المدينة والدائنة). أي إعطاء هامش كبير من الحرية للبنوك في تحديد معدلات الفائدة على القروض التي تمنحها وعلى الودائع التي تتلقاها.

- **تحرير القروض:** تتمثل في التخلي عن سياسة توجيه القروض نحو قطاعات اقتصادية معينة، أي عدم التأثير في مجالات استخدام الائتمان المصرفي.

- **إلغاء الاحتياطات الإلزامية:** هي التي تودعها البنوك لدى البنك المركزي ولا تحصل من وراء إيداعها على عائد.

- **تحرير المنافسة البنكية:** تتمثل في إلغاء القيود على إنشاء البنوك المحلية والبنوك الأجنبية.

• التحرير المالي الخارجي (الدولي):

- **تحرير الأسواق المالية:** يرتبط بإلغاء الحظر على المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية (أسهم سندات صكوك سوق رأس المال أوراق استثمار والمشتقات وغيرها من الأدوات المالية).

- **الاستثمار المباشر والمعاملات العقارية:** تتمثل في إلغاء القيود والضوابط على الاستثمار المباشر الوارد إلى الداخل أو المتجه إلى الخارج أو على تصفية الاستثمارات أو على بيع وشراء العقارات، التي تتم محليا بواسطة غير المقيمين أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين.

- **عمليات الائتمان:** تشمل كلا من الائتمان التجاري والمالي والضمانات وتسهيلات الدعم المالية، التي تشمل كلا من التدفقات إلى الخارج (الائتمان الممنوح من المقيمين لغير المقيمين)، أو التدفقات للداخل (الائتمان الممنوح من جانب غير المقيمين).

- **المعاملات التي تقوم بها البنوك التجارية:** والتي تتمثل في إلغاء الحظر على الودائع غير المقيمة وعلى اقتراض البنوك من الخارج (تدفقات إلى الداخل) وعلى القروض والودائع الأجنبية (تدفقات إلى الخارج).

- **تحركات رؤوس الأموال الشخصية:** والتي تشمل إلغاء الضوابط على الودائع والقروض أو الهدايا أو المنح أو الميراث أو التركات أو تسوية الديون.

3.I- أهداف التحرير المالي:

تتمحور بعض أهداف التحرير المالي في ما يلي (محمد و بربري، 2008) :

- تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد عن طريق رفع معدلات الاستثمار.
- خلق علاقة بين أسواق المال المحلية والأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الاستثمار.
- رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية، وعليه تمكنها من فتح مصادر اقتراض وتمويل أجنبية وخلق فرص استثمار جديدة.
- تحرير التحولات الخارجية مثل : تحرير تحويل العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال.

4.I - مفهوم الانفتاح التجاري:

من أهم التعاريف الانفتاح التجاري نذكر ما يلي:

- الانفتاح التجاري حسب Krueger-Bragwati: هو تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهيز ضد الصادرات، ويركز الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في الرسوم، وتراخيص الاستيراد، كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية، ويرتبط هذا التعريف بخاتمة هامة تتمثل في أن تحرير التجارة الخارجية لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفراً أو حتى مستوى متدن جداً، وبالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصاد مفتوح ومحرر وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية (العزير، 2011).
- الانفتاح التجاري حسب المعهد العربي للتخطيط: هو تلك السياسة التي تؤدي التخلي عن السياسة المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفات الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفات جمركية، والاتجاه نحو نظام موحد للتعريفات الجمركية وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة الخارجية شاملاً للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد، وسياسات تشجيع الصادرات، وسياسات سعر الصرف وسياسات إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسات التنظيمية، والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين (التواقي، 2001).
- وعليه يمكن استنتاج أن الانفتاح التجاري هو سياسة للتخلي عن القيود المفروضة على الصادرات والواردات لإصلاح وتوسيع حجم التجارة الخارجية.

5.I - أهمية الانفتاح التجاري:

تكمن أهمية الانفتاح التجاري في أهمية التجارة الخارجية، إذ يؤكد العديد من الاقتصاديين أن تحرير التجارة تؤثر إيجاباً على مؤشر النمو الاقتصادي ومن ثم على المستوى العام للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معاً، وتسعى إليه التنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع في مستوى الدخل القومي الذي يؤثر على حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه والاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت. ولقياس الأهمية بالنسبة للتجارة الخارجية نأخذ كمؤشر نصف مجموع الصادرات من السلع كنسبة من الناتج المحلي الخام ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية ويسمى أيضاً بدرجة الانفتاح الاقتصادي الوطني (العونية و مسعودي، 2017).

$$E = \frac{(X + M)/2}{PIB} \times 100$$

M: الواردات، X: الصادرات، PIB: الناتج المحلي الخام.

I.6- مؤشرات قياس الانفتاح التجاري:

يقاس الانفتاح التجاري بعدد من المؤشرات، وتتمثل في ما يلي (تختان وبن عروس، 2013) :

- **مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي:** يتبين من خلال درجة الانفتاح الاقتصادي أهمية التجارة الخارجية (مجموع الصادرات والواردات الوطنية منسوبة إلى الناتج الداخلي الخام). ويسمى هذا المؤشر بمعدل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني، وتبين أيضا درجة الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي ومدى ارتباطه بها أو درجة انفتاحه عليه.

- **مؤشر التركيز السلي للصادرات الوطنية:** يقيس مؤشر التركيز السلي للصادرات الوطنية مدى تركيز صادرات الدولة عدد قليل من السلع وتتصف صادرات الدول النامية باحتوائها عددا قليلا من السلع في غالبيتها سلع أولية وتصدر في معظمها للدول المتقدمة وبالتالي فإن زيادة التركيز السلي يزيد من تبعية الجدول النامية إلى المتقدمة، لذا يمكن اعتبار مؤشر من مقاييس التبعية وعندما يصبح مؤشر الدول أكبر من 60 % فإن اقتصاد تلك الدولة يصبح في وضع لا يسمح لها بالمقاومة ضد أي إجراءات تقوم بها الدولة المستوردة وخصوصا عندما تكون السلعة المصدرة من النوع الذي يغلب عليه طابع التقلبات الحادة في أسعارها، مما ينعكس سلبا على حصيلة تلك الدولة من العملات الصعبة واللازمة لعملية التنمية، ولقياس التركيز السلي يستخدم معامل جيني - هيرشمان هو أكثر المقاييس الشائعة لاستخدام قاس التركيز لصادرات الوطنية.

- **مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية:** يقيس مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد قليل من الدول وارتفاع درجة هذا المؤشر يجعل من الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد قليل من الدول وارتفاع درجة هذا المؤشر يجعل من الدولة المعنية عرضة للتأثر بالقرارات والأحداث السياسية والتقلبات الاقتصادية في الدول المستوردة السلع التي تصدرها ومن المعروف أن الدول النامية تتأثر بالقرارات الاقتصادية والسياسية التي تتخذها الدول المتقدمة وكذلك تتأثر بالقرارات الاقتصادية والسياسية التي تتخذها الدول المتقدم إضافة إلى تأثرها بالأحداث السياسية التي تطرأ على الدول المستوردة لصادراتها وبالتالي ففضية التركيز الجغرافي لصادرات الوطنية هي مشابحة تماما لفضية التركيز السلي، وبالتالي يستخدم نفس مؤشر القياس.

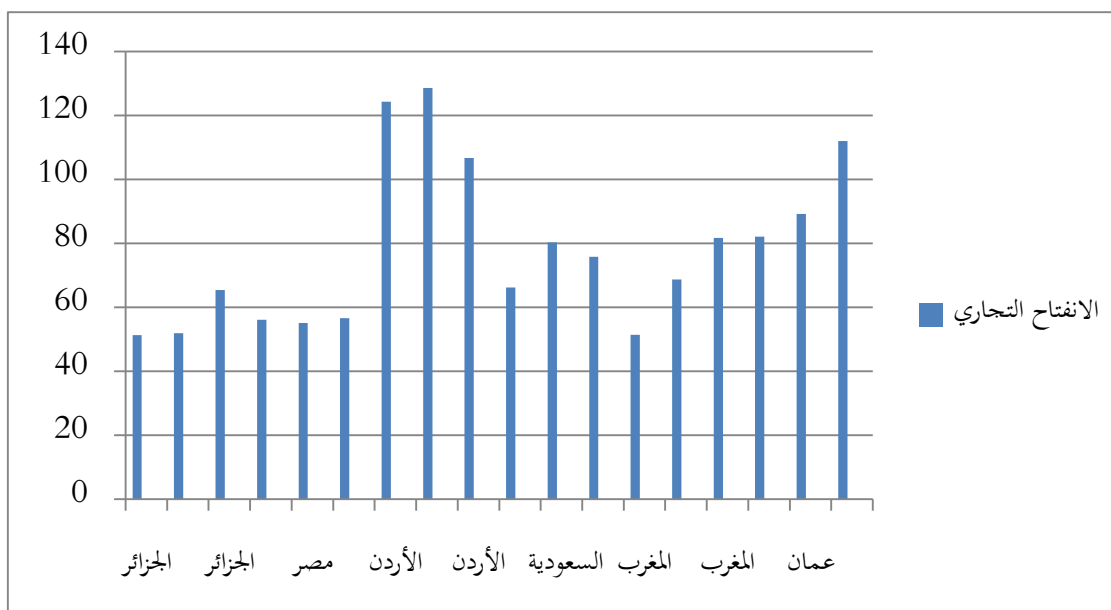
- **مؤشر التبادل التجاري:** رياضيا يعبر مؤشر التبادل التجاري عن نسبة الرقم القياسي لسعر الوحدة الصادرات لدولة ما إلى الرقم القياسي لسعر وحدة وارداتها أي: مؤشر التبادل التجاري = (الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات/الرقم القياسي للسعر وحدة الواردات)*100.

I.7- تحليل الانفتاح التجاري ومؤشرات التحرير المالي في البلدان العربية (1990-2017):

- **تطور الانفتاح التجاري :**

من خلال الجدول (1) الموضح في الملحق رقم (1) والشكل (1) يبين تطورات الانفتاح التجاري في البلدان العربية، حيث تم حساب متوسط كل فترة، الفترة الأولى: (1990-2000)، الفترة الثانية: (2001-2010)، الفترة الثالثة: (2011-2017).

الشكل رقم (01): يمثل تطورات الانفتاح التجاري في البلدان العربية للفترة (1990-2017



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10.

من تحليل الملحق رقم (1) والشكل رقم (1) نلاحظ أن متوسط الانفتاح التجاري في الفترة الأولى من 1990 إلى 2000 حيث بلغ في الجزائر ومصر والمغرب بنسب قدرت ب 51.25%، 56.14%، 51.41% على التوالي وهي في المستوى متوسط، بينما حققت الأردن مستوى أعلى ومرتفع جدا قدرت نسبته ب 124.30% ويرجع ذلك لتحرير التجارة الخارجية وزيادة المبادلات وارتفاع صادرات وواردات الأردن، أما السعودية وعمان حققت نسب في مستوى جيد قدرت ب 82.10%، 66.21%.

أما الفترة الثانية من 2001 إلى 2010 المتوسط في الجزائر ومصر لم يتغير وقدر ب 51.87%، 55.05% على التوالي ويرجع ذلك لعدم التنوع في الصادرات والواردات، بينما شهدت الأردن والسعودية والمغرب وعمان ارتفاعا معتبرا قدر ب 128.62%، 80.33%، 68.66%، 89.23% على التوالي.

أما في الفترة الثالثة من 2011 إلى 2017 بلغ المتوسط في الجزائر والمغرب حقق ارتفاعا ملحوظا عما كان عليه بلغت نسبتهم ب 65.40%، 81.69%، 112.01% على التوالي، بينما مصر لم تشهد أي تغير ملحوظ في هذه الفترة قدرت نسبتها ب 56.61%. أما الأردن والسعودية انخفض متوسطهما في هذه الفترة وبلغت 106.71%، 75.79% على التوالي ويرجع ذلك لانخفاض المبادلات التجارية.

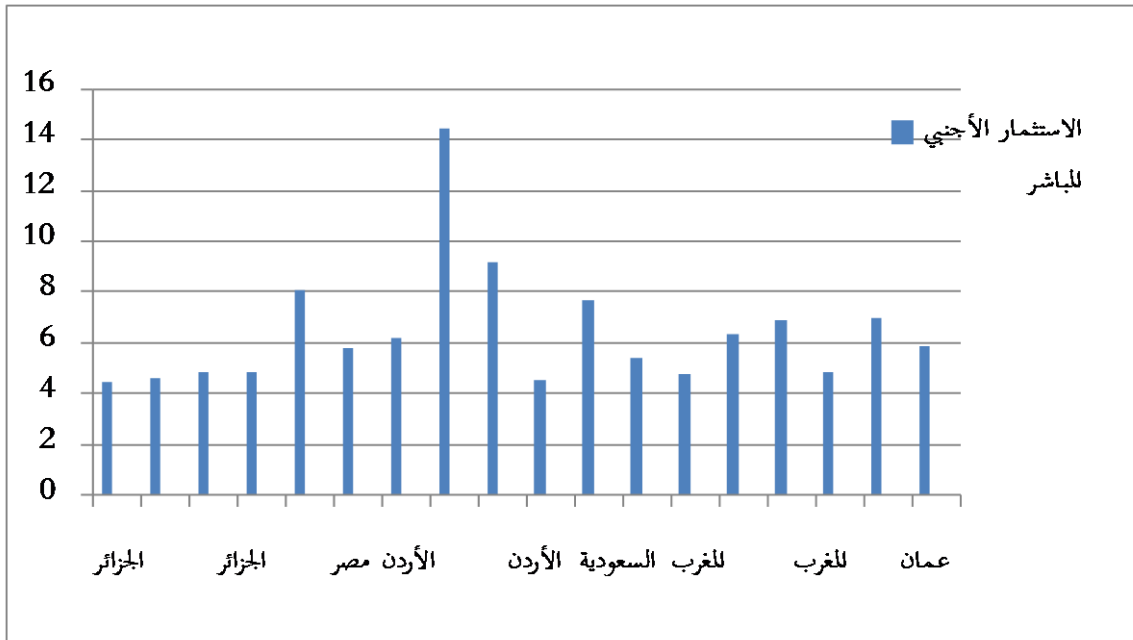
- تطور مؤشرات التحرير المالي:

سيتم عرض وتحليل أهم مؤشرات التحرير المالي كنسبة من الناتج الداخلي الخام كما هو مبين في الملحق رقم (2) كما يلي:

- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر:

سيتم توضيح تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): يمثل تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية للفترة (1990-2017).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10.

من خلال الملحق رقم (2) والشكل أعلاه نلاحظ أن مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة الأولى من 1990 إلى 2000 كان في كل من البلدان الجزائر، مصر، الأردن، السعودية، المغرب، عمان، منخفض جدا يكاد ينعدم حيث بلغ متوسطهم 4.47%، 4.86%، 6.23%، 4.53%، 4.78%، 4.83% على التوالي ويرجع السبب أن البلدان كانت في بداية إجراءات التحرير المالي وضعف النظام المصرفي والاستثمارات.

أما في الفترة الثانية من 2000 إلى 2010، لم تحقق الجزائر زيادة حيث بلغ متوسط هذا المؤشر 4.61%، أما مصر حققت زيادة معتبرة بلغت قيمتها 8.11%، بينما الأردن حققت أعلى نسبة لهذا المؤشر 14.44% وهذا يعكس أثر تطبيق التحرير المالي.

بينما السعودية والمغرب وعمان حققوا ارتفاع قليل حيث بلغت قيمة هذا المؤشر 7.68%، 6.35%، 6.98% على التوالي.

أما في الفترة الثالثة من 2011 إلى 2017 لم تحقق الجزائر زيادة بلغت نسبة 4.86% ويرجع ذلك لاعتماد الجزائر على قطاع المحروقات وعدم اعتمادها على الاستثمارات الأجنبية.

بينما مصر والأردن والسعودية وعمان انخفضت نسبتهم في هذه الفترة حيث بلغت 5.77%، 9.16%، 5.42%، 5.89% على التوالي ويرجع ذلك لضعف تطبيق مؤشر التحرير المالي في هذه البلدان في الفترة الثالثة، في حين شهدت المغرب ارتفاع طفيف جدا قدر بـ 6.93%.

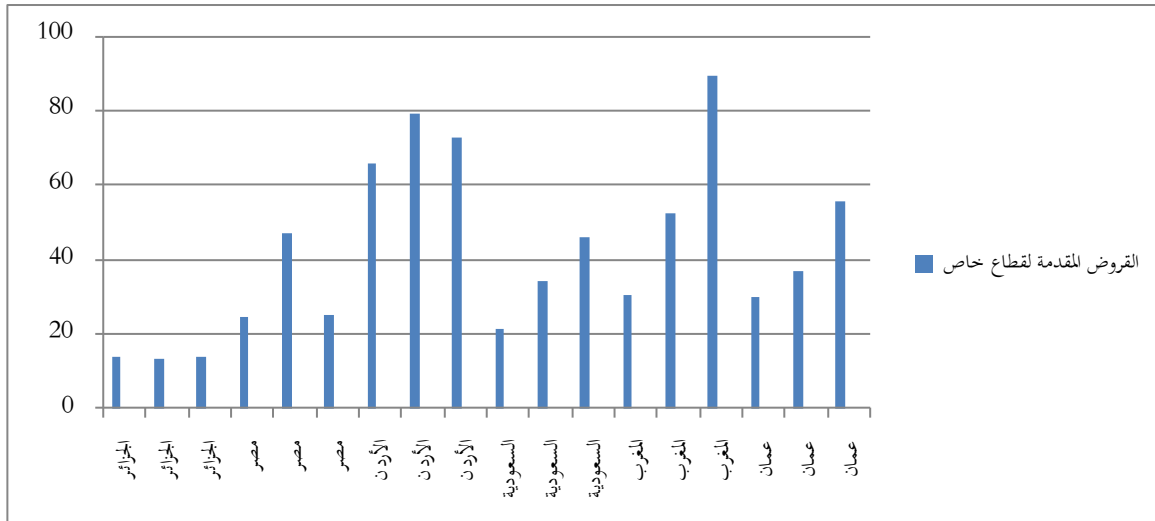
وعليه مما سبق توضح أن إجراءات التحرير المالي بالأردن انعكست على الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة الثانية، بينما لم يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر نسب جيدة في الجزائر ومصر والسعودية والمغرب وعمان.

- تطور مؤشر القروض المقدمة للقطاع الخاص:

سيتم توضيح تطورات القروض المقدمة للقطاع الخاص كما يلي:

الشكل رقم (03): يمثل تطورات نسبة القروض مقدمة للقطاع خاص إلى ناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية

للفترة (1990-2017).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10.

من خلال الملحق رقم (2) والشكل (3) نلاحظ أن مؤشر القروض المقدمة للقطاع الخاص في الفترة الأولى من 1990 إلى 2000 كان متوسطه في الجزائر ومصر والسعودية بنسب منخفضة قدرت ب 13.92%، 24.77%، 21.30% على التوالي ويعود ذلك لأن التحرير المالي كان في بدايته، أما الأردن شهدت ارتفاعا في هذا المؤشر بلغ 110.25% وهذا يعكس الأثر الواضح للتحرير المالي على مؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص. بينما المغرب وعمان لم تشهد ارتفاعا كبيرا حيث قدرت نسبتهم ب 30.71%، 29.96% على التوالي.

أما في الفترة الثانية من 2001 إلى 2010 الجزائر لم تحقق ارتفاعا حيث بلغت قيمتها ب 13.43%، بينما شهدت كل من مصر والأردن والمغرب ارتفاعا معتبرا لهذا المؤشر وقدرت نسبتهم ب 52.55%، 79.35%، 47.54% على التوالي مما يعكس أثر التحرير المالي، بينما شهدت السعودية وعمان ارتفاعا طفيفا للائتمان المقدم للقطاع الخاص قدرت قيمتهم ب 34.53%، 37.11% على التوالي.

أما في الفترة الثالثة من 2011 إلى 2017، لم تشهد الجزائر أي ارتفاع ملحوظ حيث بلغت قيمتها ب 14.02%، بينما مصر والأردن حققت انخفاض قدرت نسبتهم ب 25.25%، 73.16% على التوالي في حين السعودية والمغرب وعمان حققت ارتفاعا في هذه الفترة قدرت نسبتهم ب 46.13%، 89.92%، 55.84% على التوالي وذلك يوضح تطبيق سياسة التحرير المالي لمؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص.

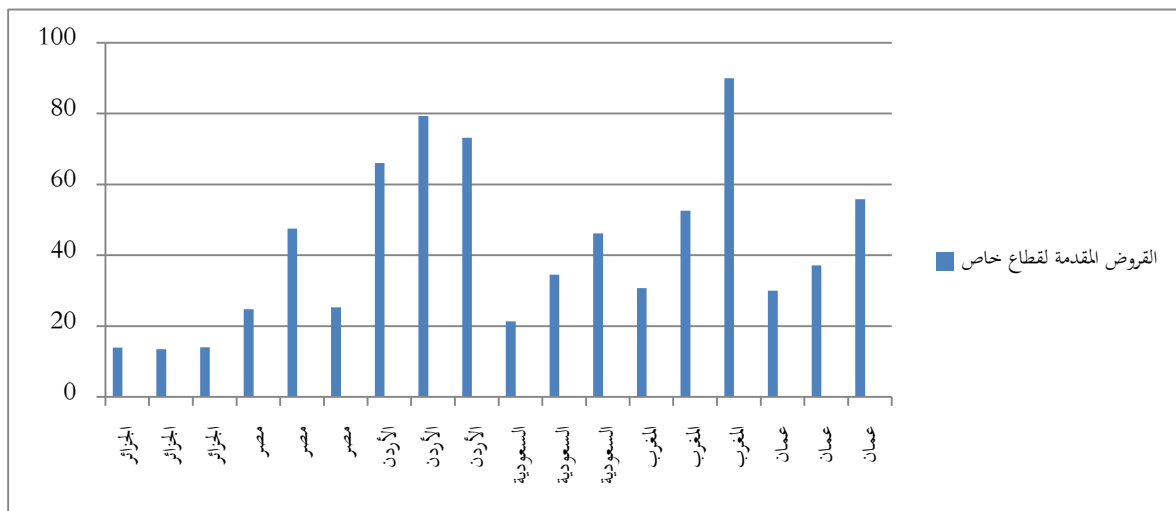
وعليه مما سبق يمكن القول أن إجراءات التحرير المالي بالمغرب انعكست على الائتمان المقدم للقطاع الخاص في الفترة الثانية بأعلى مستوى بينما الجزائر تحقق مستوى ضعيف لهذا المؤشر في الفترات الثلاث، أما مصر والأردن والسعودية وعمان حققت مستويات متذبذبة في الفترات الثلاث.

- تطور مؤشر المعروض النقدي:

يبين الشكل تطورات الكتلة النقدية كما يلي:

الشكل رقم (04): يمثل نسبة المعروض النقدي إلى ناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية للفترة

(1990-2017).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10.

نلاحظ من الملحق رقم (2) والشكل (4) بأن مؤشر المعروض النقدي في الفترة الأولى من 1990 إلى 2000، حيث بلغ المتوسط في الجزائر والسعودية والمغرب ارتفاع معتبرا وفي المستوى متوسط لهذا المؤشر حيث بلغت نسبة 44.26%، 45.29%، 56.40%، أما مصر والأردن حققت ارتفاعا كبيرا ومستوى مرتفع بلغ ب 80.53%، 110.25% على التوالي وذلك نظرا لإتباعها لسياسة التحرير المالي وشهدت عمان نسبة منخفضة قدرت ب 30.48%.

أما في الفترة الثانية من 2001 إلى 2010، بلغ المتوسط في الجزائر نسبة قدرت ب 45.31% ولم يحقق ارتفاع كبير.

بينما حققت كل من مصر والأردن والسعودية والمغرب وعمان ارتفاعا نسبيا للكتلة النقدية قدرت ب 90.66%، 128.23%، 96.64% على التوالي، أما عمان حققت قيمة منخفضة قدرت ب 35.15%.

أما في الفترة الثالثة من 2011 إلى 2017، بلغ المتوسط في الجزائر والسعودية والمغرب وعمان ارتفاعا ملحوظا وفي مستوى جيد بنسب قدرت ب 67.95%، 62.41%، 116.89%، 47.62% على التوالي وذلك لأثر التحرير المالي في هذه الفترة والتأثير الفعال لمؤشر الكتلة النقدية، أما مصر والأردن شهدت انخفاضا بطى عما كانت عليه قدر ب 71.25%، 117.44% على التوالي.

وعليه مما سبق توضح أن إجراءات التحرير المالي بكل من الجزائر ومصر والأردن والسعودية والمغرب وعمان انعكست بالتأثير الإيجابي على مؤشر الكتلة النقدية في كل الفترات.

II. دراسة قياسية لأثر مؤشرات التحرير المالي على الانفتاح التجاري في البلدان العربية:

1.II - منهجية الدراسة:

تعتمد منهجية الدراسة على استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الساكنة (panel data) لقياس أثر التحرير المالي على الانفتاح التجاري في البلدان العربية ونحدد فترة وعينة والمتغيرات للدراسة.

- فترة وعينة الدراسة:

تمتد فترة هذه الدراسة من 1990 إلى 2017، كما شملت عينة الدراسة البلدان العربية على التوالي: الجزائر، مصر، الأردن، السعودية، المغرب، عمان، (T = 28)، بحجم (N*T = 6*28 = 168).

- مصادر البيانات: تم الحصول على بيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك العربي.

- المتغير تابع: يعبر عن الانفتاح التجاري ونرمز له ب OPEN وهو مجموع الصادرات والواردات بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي.

- المتغيرات المستقلة :

- المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونرمز له ب M2\PIB ويسمى بمؤشر عرض النقود حيث يقيس درجة استخدام النقد في الاقتصاد الوطني.

- الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي رمزنا له ب IDE\PIB ، هو صافي تدفقات الاستثمارات الوافدة مقسومة على إجمالي الناتج الداخلي الإجمالي.

- القروض المقدمة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونرمز له ب CSP\PIB ، يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح القروض والتسهيلات إلى القطاع الخاص.

2.II - تقدير نموذج الدراسة:

بعد إدخال اللوغاريتم على جميع متغيرات السلسلة نعبر عن نموذج الدراسة كما يلي:

$$L \text{ OPEN} = a + B1LM2 + LB2CSP + B3L \text{ IDE} + \mu_i$$

سنعتمد في تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة على نماذج البانل الساكنة، حيث في الجدول الموالي سيتم عرض نتائج تقدير النموذج المدروس باستخدام نماذج البانل الثلاثة، نموذج الانحدار التجميعي ((Pooled Régression Model(REM))، نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model(FEM)) ونموذج التأثيرات العشوائية ((Random Effects Model(REM)) كما يلي:

الجدول رقم (03): نتائج الانحدارات باستخدام نماذج البانل الثلاث لعينة من البلدان العربية.

نماذج البانل الثلاثة			المتغيرات التفسيرية
التأثيرات العشوائية	التأثيرات الثابتة	الانحدار التجميعي	
2.461 0.0000	2.346 0.0000	3.688 0.0000	C
0.117 0.0002	0.115 0.0003	0.244 0.0001	L IDE
0.402 0.0000	0.448 0.0000	-0.18 0.0042	LM2
-0.021 0.5919	-0.042 0.307	0.2615 0.0000	LCSP
0.33	0.84	0.33	معامل التحديد R^2
0.000000	0.000000	0.000000	احتمالية فيشر F
0.622	0.68	0.197	DW

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات *views10*

3.II - المفاضلة بين نماذج البانل وتحديد النموذج الأمثل وتحليله:

سنعتمد على الاختبارات التالية:

- اختبار مضاعف لاغرانج (**Breusch-Pagan LM Lagrange**) :

من أجل تحديد النموذج الملائم لتحليل بيانات هذه الدراسة تم استخدام اختبار LM للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (4): يمثل نتائج المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذجي الآثار الثابتة والعشوائية

Residual Cross-Section Dependence Test			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals			
Equation: Untitled			
Periods included: 28			
Cross-sections included: 6			
Total panel observations: 168			
Note: non-zero cross-section means detected in data			
Cross-section means were removed during computation of correlations			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	61.68603	15	0.0000
Pesaran scaled LM	8.523665		0.0000
Pesaran CD	4.904094		0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات *views.10*

بعد إجراء اختبار لاغرانج تحصلنا على قيمة احتمالية 0.0000 أقل من 0.05، يعني أن نموذج الانحدار التجميعي غير ملائم لتحليل بيانات السلسلة، وبالتالي يكون نموذج المناسب إما نموذج الآثار الثابتة أو نموذج الآثار العشوائية.

- اختبار هوسمان (**Hausman**): يستخدم هذا الاختبار لاختيار النموذج الملائم بين نموذجي الآثار الثابتة والعشوائية وتظهر نتائجه في ما يلي:

الجدول رقم (05): يمثل نتائج اختبار **Hausman** للمفاضلة بين نموذجي الآثار الثابتة والعشوائية:

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	8.272396	3	0.0407

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات *views10*.

بعد اختبار هوسمان نلاحظ أن قيمة الاحتمال قدرت ب 0.0407 أصغر من المعنوية الإحصائية 0.05، أي النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات الثابتة.

II.4 - اختبار الأثر الفردي:

يتم اختبار الأثر الفردي وتكن النتائج كما يلي:

الجدول رقم (6): يمثل اختبار وجود أو عدم وجود الأثر الثابت.

Redundant Fixed Effects Tests Equation: Untitled Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	106.805657	(5,159)	0.0000
Cross-section Chi-square	247.323991	5	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات *views10*.

نلاحظ بأن قيمة الاحتمال 0.0000 هي أكبر من معنوية الإحصائية 0.05، أي نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود أثر ثابت فردي بالدول، ونقبل الفرضية البديلة القائلة أن الأثر يختلف من دولة لأخرى.

- قيمة الأثر الفردي:

الجدول رقم (7): يمثل قيمة الأثر الفردي.

COUNTRIES	Effect
1	-0.158046
2	-0.526097
3	0.237994
4	0.127516
5	-0.203264
6	0.521897

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات *views10*.

نلاحظ من الجدول أعلاه بأنه حققت الجزائر، مصر والمغرب، أثر فردي سالب بقيم قدرت ب 0.15-0.52-0.20 على التوالي، أي متغيرات التحرير المالي تؤثر تأثير سلبي على الانفتاح التجاري في هذه الدول.

بينما حققت الأردن، السعودية، عمان أثر موجب بقيم قدرت ب 0.23-0.12-0.52 على التوالي، أي متغيرات التحرير المالي تؤثر تأثير إيجابي على الانفتاح التجاري في هذه الدول.

III. تحليل نتائج نموذج الدراسة:

من خلال ما سبق توصلنا أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأمثل لتحليل بيانات البانل الخاصة بالدراسة ونعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$\text{LOPEN} = 0.448579566572 * \text{LM2} + 0.11507903338 * \text{LIDE} - 0.0423636398778 * \text{LCSP} + 2.34682996171$$

- اختبار فيشر "F" للنموذج الأمثل الخاص ببيانات البانل للدراسة والمتمثل في نموذج الآثار الثابتة قدرت قيمته الاحتمالية ب 0.000 وهي أقل من درجة الحرية 5 % وهذا يشير إلى وجود معنوية إحصائية وبالتالي النموذج الأمثل في البلدان العربية صالح ككل.

- نموذج التأثيرات الثابتة بلغ معامل التحديد 84%، أي أن كل مؤشرات التحرير المالي تفسر الانفتاح التجاري بنسبة 84% مما يفسر القدرة التفسيرية للنموذج أنها جيدة جدا.

- معالم نموذج للبلدان العربية والمتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر والكتلة النقدية، حيث بلغت قيمتهما الاحتمالية 0.0003 و 0.0000 على التوالي وبما أنها أقل من درجة الحرية 5%، يعني أن لهما دلالة معنوية في النموذج.

- القروض المقدمة للقطاع الخاص في البلدان العربية بلغت قيمتها الاحتمالية 0.307 وهي أكبر من المعنوية الإحصائية 5%، مما يعني أنه ليس لها دلالة معنوية في النموذج أي لا تفسره.

- كلما ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر والكتلة النقدية كنسب من الناتج الإجمالي بـ 1% يرتفع الانفتاح التجاري كنسب من الناتج الإجمالي بـ 0.11% و 0.44% و 0.01% على التوالي، حيث كل معاملتها موجبة أي تؤثر إيجابيا مؤشرات التحرير المالي على الانفتاح التجاري، يفسر ذلك بالعلاقة الطردية وكذلك رفع الاستثمارات وتنويعها وتحرير الأسواق المالية وزيادة الإنتاج والتخلص من القيود على كبح التجارة الخارجية وكذلك زيادة نسبة النقود مما يعزز الانفتاح التجاري في البلدان العربية.

- كلما انخفضت القروض المقدمة للقطاع الخاص بـ 1% ينخفض الانفتاح التجاري بـ 0.04%.

حيث تحمل في معاملها إشارة سالبة أي يؤثر سلبا على الانفتاح التجاري في البلدان العربية يفسر بالعلاقة العكسية أي بعدم مساهمة البنوك في منح القروض والتسهيلات إلى القطاع الخاص واعتمادها على القطاع العام.

IV. خاتمة:

لتحقيق تطور القطاع المالي سعت كل البلدان العربية الخروج من الكبح المالي وانتهاج سياسة التحرير المالي وتطبيق إجراءاته وكذلك تطبيق إستراتيجية الانفتاح التجاري وتنويع قطاع الصادرات والواردات ورفع الاستثمارات.

حيث تؤثر مؤشرات التحرير المالي المتمثلة في الكتلة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر على الانفتاح التجاري في البلدان العربية ماعدا القروض المقدمة للقطاع الخاص وتوصلت دراستنا إلى النتائج التالية:

- حققت سياسة التحرير المالي تغييرات على القطاع المالي مما أدى إلى تطوره وذلك بالتخلص من القيود المفروضة على القطاع المالي وعلى البنوك والأسواق المالية وبالتالي رفع الاستثمار وزيادة الإنتاج.

- حققت إستراتيجية الانفتاح المالي التوجه القطاع الخاص ورفع الصادرات وتنويع التجارة الخارجية وتحرير المبادلات التجارية.

- بعد تقدير نماذج بانل الثلاثة وتطبيق اختبارات المفاضلة لاغرانج وهوسمان تم اختيار نموذج التأثيرات الثابتة كنموذج أمثل في البلدان العربية.

- من خلال اختبار فيشر ومعامل التحديد تبين أن النموذج التأثيرات الثابتة صالح ككل وتفسر مؤشرات التحرير المالي الانفتاح التجاري بنسبة 84%.

- توجد علاقة طردية إيجابية بين مؤشرات التحرير المالي (الكتلة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر) والانفتاح التجاري في البلدان العربية.

- توجد علاقة عكسية سلبية بين القروض المقدمة للقطاع الخاص والانفتاح التجاري في البلدان العربية ويفسر ذلك ب عدم مساهمة البنوك في منح القروض إلى القطاع الخاص.

- من خلال اختبار الأثر الفردي تبين أنه يختلف الأثر لكل دولة.
- حققت الجزائر، مصر والمغرب أثر فردي سالب بقيم قدرت ب 0.15، -0.52، -0.20 على التوالي أي متغيرات التحرير المالي تؤثر تأثير سلبي على الانفتاح التجاري في هذه الدول.
- حققت الأردن، السعودية، عمان أثر موجب بقيم قدرت ب 0.52، 0.12، 0.23 على التوالي أي متغيرات التحرير المالي تؤثر تأثير ايجابي على الانفتاح التجاري في هذه الدول.
- من خلال دراستنا يمكن استنتاج اقتراحات كما يلي:
- تنشيط التجارة الخارجية التي تزيد من الصادرات والواردات في البلدان العربية وبالتالي زيادة الانفتاح التجاري.
- رفع من مساهمة البنوك في تقديم قروض للقطاع العام وليس الخاص فقط.

- الملاحق:

الملحق رقم (1) الجدول رقم (01): يمثل تطورات الانفتاح التجاري للبلدان العربية في الفترة (1990-2017)

الدول	الفترات	الانفتاح التجاري
الجزائر	الفترة 1	51.2560555
الجزائر	الفترة 2	51.8768977
الجزائر	الفترة 3	65.4049789
مصر	الفترة 1	56.1403521
مصر	الفترة 2	55.0516516
مصر	الفترة 3	56.6175355
الأردن	الفترة 1	124.306788
الأردن	الفترة 2	128.629862
الأردن	الفترة 3	106.713587
السعودية	الفترة 1	66.2147539
السعودية	الفترة 2	80.3340238
السعودية	الفترة 3	75.7910084
المغرب	الفترة 1	51.414385
المغرب	الفترة 2	68.661024
المغرب	الفترة 3	81.6993358
عمان	الفترة 1	82.1026617
عمان	الفترة 2	89.2310918
عمان	الفترة 3	112.013489

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

الملحق رقم (2) الجدول رقم (02): يمثل مؤشرات التحرير المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية في الفترة (1990-2017).

الوحدة: %.

الدول	الفترة	الاستثمار الأجنبي مباشر	المعروض النقدي	القروض المقدمة للقطاع الخاص
الجزائر	الفترة 1	4.4768483	44.2650499	13.9257562
الجزائر	الفترة 2	4.61921974	45.3137083	13.4331319
الجزائر	الفترة 3	4.86973312	67.9543982	14.0253067
مصر	الفترة 1	4.86879743	80.5321281	24.7731391
مصر	الفترة 2	8.11659091	90.6609542	47.5461238
مصر	الفترة 3	5.7767396	71.2554333	25.2507759
الأردن	الفترة 1	6.23378063	110.254045	66.0450333
الأردن	الفترة 2	14.440185	128.233419	79.357684
الأردن	الفترة 3	9.16646667	117.444548	73.1667663
السعودية	الفترة 1	4.53290916	45.2903343	21.3018424
السعودية	الفترة 2	7.68234485	51.3105521	34.5319896
السعودية	الفترة 3	5.42879353	62.4133854	46.1362154
المغرب	الفترة 1	4.78015258	56.4027384	30.7170373
المغرب	الفترة 2	6.35481547	96.6474791	52.5584985
المغرب	الفترة 3	6.93341654	116.893907	89.9283583
عمان	الفترة 1	4.83522517	30.4850789	29.9694435
عمان	الفترة 2	6.98453109	35.1548729	37.1144654
عمان	الفترة 3	5.89724095	47.6260754	55.8446851

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي.

- قائمة المراجع:

- 1- BENALLALL, B. (2012). Les effets de l'application de la politique de libéralisation financière sur la croissance économique en Algérie (1970/2010) : Etude économétrique avec la méthode de cointégration. *Actes de la jeune recherche* , p5. Algerie.
- 2- بن زكورة العونية، و وهيبة مسعودي. (2017). أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية 2014/2000. *التفتح على الاستثمار الخاص في الجزائر* ، صفحة 4. معسكر.
- 3- سيدي محمد شكوري. (2006). التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير تخصص نقود ومالية وبنوك ، صفحة 43. تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية.
- 4- طرشي محمد، و محمد أمين بيري. (2008). ، التحرير المالي والمصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر. *لمؤتمر العلمي الدولي حول إصلاح النظام المصرفي في ظل تطورات الرهنة* ، صفحة 8. ورقلة.
- 5- عبدوس عبد العزيز. (2011). سياسة الانفتاح التجاري و دورها في رفع القدرة التنافسية للدول ، دراسة حالة الجزائر. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* ، صفحة 44. تلمسان.
- 6- مورا تهمان، و بن عروس رضوان. (2013). الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2013). *مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية* ، العدد 2.
- 7- ناجي التوائي. (2001). السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، صفحة 4. الكويت.